

شروط وأحكام حسابات الأفراد

باستخدام الشيكات و/أو نقداً، واستخدام أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الإيداع التقدي، وأشكال الخدمة الذاتية، وإجراء المدفوعات العادية عبر الخصم المباشر و/أو الأوامر الدائمة (حسبما ينطبق)، ويحصل بموجبه الزبون على الميزات المنصوص عليها في البند ٢,٣ أدناه، وموقع البنك الإلكتروني، والغروع، وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والقنوات الأخرى.

«العملة الأجنبية» تعني أي عملة أجنبية.

«الوديعة الثابتة» تعني خطة استثمارية ذات عوائد فوائد مضمونة على المبلغ الإجمالي المودع من الزبون لفترة محددة، ويمكن الاطلاع على ميزات الودائع الثابتة من خلال الرابط <https://www.bankmuscat.com/ar/accounts/Pages/details.aspx#fixed>

«حساب الوديعة الثابتة» يعني الحساب الذي يتم فيه إيداع الوديعة الثابتة.

«استثمار حساب الوديعة الثابتة» تعني الاستثمار المودعة لطلب فتح حساب الوديعة الثابتة لدى البنك، التي يملؤها الزبون وتُغرّر وتفسر كجزء لا يتجزأ من الشروط والأحكام.

«الاستثمارة» تعني استثمار البنك الموحدة لطلب فتح حساب لشريحة الحساب ذات الصلة، وقد تكون ورقية أو إلكترونية.

«سعر الصرف» يعني السوق العالمي لتداول عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر.

«تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال» يعني البرنامج الذي يتبع للزيائن إجراء المعاملات على هواتفهم النقالة.

«حساب توفير بدون فوائد» هو أحد أنواع حسابات التوفير الذي لا يتضمن فوائد أو عوائد.

«الرقم السري» يعني رقم التعريف الشخصي الصادر للزبون أو صاحب البطاقة لاستخدامه مع الحساب أو البطاقة عند الحاجة لذلك.

«العواائد» تعني الفوائد المستحقة الدفع من البنك إلى الزبون بموجب خطة ثمار للتوفير وفقاً للبند ٠,٨ من هذه الشروط والأحكام.

«حساب التوفير» يعني الحساب المفتوح لدى البنك لتيسير إجراء العديد من الخدمات المصرفية، مثل الاحتفاظ بالودائع، واستلام المدفوعات وإيمائتها باستخدام الشيكات و/أو نقداً، واستخدام أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الإيداع التقدي، وأشكال الخدمة الذاتية، وإجراء المدفوعات العادية عبر الخصم المباشر و/أو الأوامر الدائمة (حسبما ينطبق) ويحصل بموجبه الزبون على الميزات المنصوص عليها في البند ٢,٣ الوارد أدناه، وموقع البنك الإلكتروني، والغروع، وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والقنوات الأخرى.

«شباي» يعني حسابة للزيائن الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانى عشرة (١٨) إلى ثنان وعشرون (٢٢) سنة.

«حساب التوفير ذو الفائدة المتدرجة» يعني حساب توفير يتسم بمعدلات أرباح أو عوائد مرتفعة مقارنة بحساب التوفير العادي، وترتبط الأرباح أو العوائد المطبقة بمقدار أو فئة الرصيد المتوفر في حساب التوفير.

«لائحة رسوم الخدمات المصرفية» يعني القائمة التي يصدرها بنك مسقط ويعدها من وقت لآخر والتي تحدد رسوم البنك المفروضة على منتجاته وخدماته، ويمكن الاطلاع على هذا الجدول في **لائحة رسوم الخدمات المصرفية**.

«المدة» تعني مدة خطة ثمار للتوفير حسب تحديدها في استثماره طلب خطة ثمار.

تنطبق شروط حسابات الأفراد وأحكامها (الشروط والأحكام) الواردة في هذه الاتفاقية بين:

(أ) **بنك مسقط ش.م.ع.**، وهو شركة مساهمة عامة تأسست طبقاً لقوانين سلطنة عمان بموجب السجل التجاري رقم ١١٤٥٧٣٨، وهو أيضاً مؤسسة مالية مرخصة من قبل البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال وتتخذه للوائمه، ومقره الرئيسي في المبنى رقم ١٢٠ /٤، مربع رقم ٣١١، شارع رقم ٦٢، مرفعات المطار، مسقط، سلطنة عمان (بنك مسقط و/أو البنك)؛ و(ب) الزبون المذكورة بياناته في استثماره طلب المعمول بها لدى البنك (الزبون).

مقدمة

تحكم هذه الشروط والأحكام العلاقة بين البنك والزبون فيما يتعلق بجميع الحسابات التي يحتفظ بها الزبون لدى البنك (كما هو محدد أدناه).

(ب) العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية المستخدمة في هذه الشروط والأحكام للتسهيل فقط ولا يتعذر بها في تأويل أو تفسير هذه الشروط والأحكام.

التعريفات

لأغراض هذه الشروط والأحكام، تشير الكلمات التالية إلى المعاني الموضحة أدناه:

(١) **«الحساب»** يعني أي حساب، بما في ذلك حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وحسابات شبابي، وحسابات القصر، وحسابات الأطفال.

(٢) **«عملة الحساب»** تعني العملة المحددة لحساب الزبون بالعملة الأجنبية.

(٣) **«البطاقة»** تعني أي بطاقة مصرح بها صادرة من بنك مسقط لحساب الزبون أو التي يسمح البنك للزبون بربطها بحسابه.

(٤) **«حساب البطاقة»** يعني الحساب الذي يستخدمه بنك مسقط لخصم جميع معاملات البطاقة التي يُجريها صاحب البطاقة إلى جانب الرسوم وغيرها من مصاريف البطاقة.

(٥) **«رسوم البطاقة»** تعني أي رسوم واجبة الدفع من قبل صاحب البطاقة إلى البنك حيال البطاقة حسب الإشعار الصادر إليه من البنك من وقت لآخر، وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المبلغ الذي يدفعه صاحب البطاقة على جميع معاملات البطاقة، ورسوم الخدمات، والاشتراك، ورسوم التجديد، ورسوم البطاقة البديلة.

(٦) **«صاحب البطاقة»** يعني الزبون الذي أصدر البنك البطاقة باسمه.

(٧) **«خدمات البطاقة»** تعني إدارة البنك المعنية التي تقع على عاتقها المسؤلية الكاملة لإدارة الخدمات المتعلقة بالبطاقة.

(٨) **«معاملة البطاقة»** المعاملة التي من خلالها يستفيد حامل البطاقة من شراء أي سلع أو سلعة نقدية أو خدمات باستخدام البطاقة.

(٩) **«سلفة نقدية»** تعني قرضاً نقدياً صادراً من البنك للزبون من خلال استخدام البطاقة الآئمانية.

(١٠) **«المبلغ المسترد»** يعني رد مبلغ معاملة البطاقة التي يعترض عليها صاحب البطاقة.

(١١) **«الرقم المدني»** يعني الرقم المذكور في بطاقة الزبون الشخصية أو بطاقة الإقامة، حسبما ينطبق.

(١٢) **«الحساب الجاري»** يعني الحساب المفتوح لدى البنك لتيسير إجراء العديد من الخدمات المصرفية، مثل الاحتفاظ بالودائع، واستلام المدفوعات وإيمائتها

٢,١,١٢ يوافق الزبون على استلام المعلومات وكشوفات الحساب المتعلقة بالحساب من خلال عنوان البريد الإلكتروني المسجل وبيانات الاتصال المسجلة في الاستئمارة.

٢,١,١٣ يوافق الزبون على استلام عروض تسويقية واستطلاعات من البنك أو منسوبيه أو شركائه في حالة اختيار «نعم» في الاستئمارة المعنية، وينعد استلام الزبون للعروض التسويقية والاستطلاعات من البنك ومنسوبيه موافقة منه على مشاركة بياناته التعريفية الشخصية وبيانات الاتصال المسجلة الخاصة به.

٢,١,١٤ يوافق الزبون على إشعار البنك فوراً بأي تغيرات في حالة حسابه أو حسابها أو في حال تغيير العنوان، سيتم إبلاغ البنك على الفور وإلا سيكون الزبون مسؤولاً عن عدم استلام المراسلات أو المواد المرسلة، بما في ذلك الإشعارات القانونية، أو في حال تسليمها على العنوان القديم المسجل.

٢,١,١٥ يوافق الزبون على تعويض البنك ولن يحمل البنك المسؤولية فيما يتعلق بأى تكاليف قانونية، أو أضرار، أو خسائر، أو رسوم، أو نفقات، أو مصاريف متکبدة أو تنجم عن تشغيل أي حساب بناءً عن الزبون أو لصالحه، وتحصُم هذه الرسوم من حساب الزبون بشرط إرسال البنك إشعاراً خطياً مسبقاً إلى الزبون.

٢,١,١٦ يجوز للبنك طلب معلومات الزبون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عنوان الزبون البريدي ورقم هاتفه النقال. يجوز للبنك أيضاً نقل معلومات الزبون وبياناته لأطراف ثالثة لأغراض التسويق والبحثحسب الاقتضاء. ويوافق الزبون ويفيل بموجب هذه الشروط والأحكام، أنه يجوز للبنك، وفق تقديره الخاص، جمع بيانات الزبون ومعلوماته وتخزينها والاحتفاظ بها ونقلها، وأنه يجوز للبنك استخدام هذه المعلومات خلال سير أعماله.

٢,١,١٧ يضمن البنك، بموجب هذه الشروط والأحكام، للزبون أن البنك أعد كل التدابير اللازمة والموضوعة بشكل معقول ويتمثل لها وبذاتها لضمان الالتزام في كل الجوانب الأساسية باللواح المعمول بها المتعلقة بخصوصية البيانات وأمنها وجمع بيانات الزبون الشخصية والاحتفاظ بها واستخدامها والإفصاح عنها والتعامل بها وتحليلها وإتلافها.

٢,١,١٨ يتعهد الزبون بموجب هذه الشروط والأحكام بأن يقدم للبنك على الفور، وفي أي حال خلال ثلاثة (٣٠) يوماً من تاريخ الطلب، المعلومات والمستندات التي قد يطلبها البنك من وقت لآخر للعناية الواجبة بالزبون، بما في ذلك المعلومات المطلوبة بموجب متطلبات «اعرف زبونك»، للالتزام بالمتطلبات القانونية المحلية والعالمية. يقبل الزبون ويوافق بموجب هذه الشروط والأحكام على أن عدم استجابته الغورية لطلب البنك في هذا الصدد بشكل مخالف جوهري لهذه الشروط والأحكام ويخلو البنك بوقف الحسابات وفقاً لإجراءات إغلاق الحسابات المعمول بها لدى البنك من وقت لآخر.

الحسابات الجارية

٢,٢,١ على الزبون الاحتفاظ بمبلغ ٢٠٠ ريال عماني (مئتي ريال عماني) كحد أدنى في حسابه الجاري في كل الأوقات. في حال عدم الاحتفاظ بالمبلغ المقرر في حساب الزبون الجاري لمدة شهر كامل، يجوز للبنك فرض رسوم شهرية حسب المقرر في لائحة رسوم الخدمات المصرفية. ومع مراعاة البند ٨,٥ من هذه الشروط والأحكام، يجوز للبنك زيادة الحد الأدنى للمبلغ أو تخفيضه.

٢,٢,٢ يحق للبنك إغلاق أي حساب جاري إذا ظل الرصيد صفرًا (.) ولم يتم إجراء معاملات فيه لمدة ستة (٦) أشهر بشرط استيفاء أي مستحقات أو طلبات غير مدفوعة.

٢,٢,٣ عند فتح الحساب الجاري، يصدر للزبون بطاقة دخصم مباشر. ويجوز للزبون أيضاً تقديم طلب إلى البنك للحصول على دفتر شيكات.

٢,٢,٤ يحق للبنك رفض إصدار دفتر الشيكات أو وقفه أو سحبه من الزبون.

٢,٢,٥ تظل أي أداة مصرفية أو دفتر شيكات أو بطاقة إلكترونية صادرة باسم الزبون أو أي مستندات مصرفية أخرى قدّمتها البنك للزبون ملكاً للبنك.

٢,٢,٦ سصرف البنك الشيكات بالخصم من الرصيد المتوفّر في الحساب الجاري إلا في حالة وجود اتفاق مسبق بالسحب على المكشوف.

(٢٨) **«استئمارة طلب ثمار»** تعني الاستئمارة الموحدة لطلب فتح حساب خطة ثمار للتوفير لدى البنك والتي يملؤها الزبون وفقاً وتفسر كجزء لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

(٢٩) **«خطة ثمار للتوفير»** تعني خطة التوفير بأجل التي تتيح للزبون استلام مبلغ مستهدف محدد مسبقاً يتضمن عوائد مناسبة في نهاية فترة الاستحقاق.

٢,١ الحسابات

٢,١,١ عمليات الحسابات

٢,١,١ على جميع الزبائن تعينه استئمارة و/أو استئمارة الطلب المعتمل بها بالكامل وتقديم أي مستندات إضافية يطلبها البنك لفتح الحساب لديه وللاستفادة من جميع المنتجات والخدمات الأخرى التي يقدمها البنك بموجب هذه الشروط والأحكام، وعلى الزبائن أيضاً التوقيع شخصياً في الأماكن المخصصة للتوقع في استئمارات الطلب لدى البنك. ولن يعتبر البنك أي استئمار طلب غير مكتملة طلباً مقبولاً.

٢,١,٢ على الزبون تشغيل الحساب أو الحسابات بحسن نية، وضمان صحة ودقة المعلومات كافة المقدمة إلى البنك، وإشعار البنك فوراً بأى وفاقع أو ملابسات من شأنها أن تفضي لعدم صحة أو دقة المعلومات المقدمة سابقاً.

٢,١,٣ تكون جميع الأحكام الواردة في الاستئمارة تكميلية لهذه الشروط والأحكام، فضلاً عن أحكام جميع الاتفاقيات الأخرى المبرمة بين البنك والزبون، وتقراً على هذا النحو.

٢,١,٤ لتجنب الشك، الإشارة إلى «الزبائن» أو «الزبائن» تشمل الأطراف كافة في الحساب المشترك وتكون كل الالتزامات المرتبطة بالحسابات المشتركة بالتكافل والتضامن.

٢,١,٥ مع مراعاة هذه الشروط والأحكام، يحق للبنك رفض أي وديعة، أو الامتناع عن فتح حساب، أو حظر الحساب /أو إغلاق الحساب، أو تعديل حالة الحساب إلى حساب غير نشط في أي وقت وفقاً لهذه الشروط، والأحكام، والقوانين، واللوائح المعتمل بها. وقد تدفع الوديعة المودعة في الحساب للمقاضة.

٢,١,٦ يجب على الزبون إفاده البنك بشأن العملة أو العمليات (المعتمدة لدى البنك) التي يتم تشغيل الحساب بها، ويتهم تحويل أي ودائع بعملات مختلفة ضد عملة أو عملات الحساب المحددة إلى عملية الحساب المحددة ما لم يتم التوجيه بخلاف ذلك.

٢,١,٧ لن يكون البنك مسؤولاً عن أي نفقات، أو خسائر، أو أضرار، أو فوائد، أو عمولات، أو رسوم، أو مصاريف، أو تأثير ناجم عن أحداث خارج سيطرة البنك.

٢,١,٨ يجب إشعار البنك خطياً في حال وفاة الزبون، أو إصابته بالعجز، أو خسائر قد تنتهي على الإفلال ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي نفقات أو أضرار أو خسائر قد تنتهي على التعاملات في الحسابات قبل استلام البنك لإشعار خطى. عند استلام الإشعار المطلوب، يوقف البنك تشغيل الحساب حين افتتاحه بأن هناك ذلقاً معيناً حسب الأصول أو مسؤولاً معيناً من المحكمة مفوصاً قانونياً لإدارة الحساب أو أن الورثة الشرعيين لصاحب الحساب المتوفى قد أثبتوا حقوقهم وفقاً لقوانين سلطنة عمان ويحق لهم استلام ممتلكات الزبون المتوفى.

٢,١,٩ يحق للبنك دمج حسابات متعددة، أو تسوية، أو تجميع، أو تحويل أي مبالغ من حسابات الزبون بعد إرسال إشعار خطى مسبقاً إلى الزبون فيما يتعلق بأى مبالغ مستحقة للبنك أو سداد أي مبالغ فعلية أو طارئة أو أي مستحقات لصالح البنك من أي مبالغ غير مدفوعة بما في ذلك القروض في حالة اقتراضها من البنك.

٢,١,١٠ يحق للبنك تحويل الزبون أي رسوم ومصاريف بنكية يتكدها البنك، لتسيير الأعمال المعتادة أو لعجز الزبون في الحفاظ على الحد الأدنى للرصيد المطلوب في الحسابات، ويجوز للبنك خصم هذه الرسوم من حسابات الزبون. مع مراعاة البند ٨,٥ في هذه الاتفاقية، يحق للبنك تعديل هذه الرسوم من وقت لآخر بقدر ما يراه معقولاً بحيث يمكن الاطلاع على هذه الرسوم في جدول الرسوم الموحد لخدمات البنك.

٢,١,١١ سيخصم البنك رسوم خدمة الحساب حسب **لائحة رسوم الخدمات المصرفية** وتعديلاته التي تُجرى من وقت لآخر. ويخصم البنك هذه الرسوم من حساب الزبون.

- ٢,٧,٣,٩ يوفر البنك توعين من حسابات التوفير، حساب توفير بدون فوائد وحساب توفير ذو الفائدة المتدروجة.
- ٢,١,٣,١٠ بالنسبة إلى الزبائن أصحاب حسابات التوفير بدون فوائد، لن يدفع البنك أو يقدم فوائد على الحد الأدنى لرصيد الدساب الشهري.
- ٢,١,١١ بالنسبة إلى الزبائن الذين لديهم حسابات توفير بعائد تصاعدي: تستند معدلات الفائدة إلى السريحة المؤهلة للحصول على الفائدة وسيتم إبداع الفوائد في حساب الزبون شهرياً في اليوم الأول من كل شهر جديد.
- ٢,١٢ سيتم دفع الفوائد (كما هي منشورة في موقع البنك الإلكتروني) على أساس متوسط الرصيد الشهري في الحساب.
- ٢,١٣ يتم اتساب الفائدة على أساس المتوسط الشهري لرصيد الإغلاق اليومي ماضروراً في معدل الفائدة المستحق والمتأخر في صفحة [\[معدلات الفائدة\]](#).
- ٢,١٤ سيتم نشر معدلات الفائدة في صفحة [\[معدلات الفائدة\]](#)، علماً بأنها قابلة التعديل من وقت لآخر وفقاً لهذه الشروط والأحكام.
- ٢,١٥ سيتم نشر جميع ميزات حساب التوفير ذو الفائدة المتدروجة وشروطه وأحكامه في صفحة [\[حساب التوفير\]](#). ويتبذل البنك الإجراءات الالزمة لإشعار الزبون مسبقاً بأي تعديلات في هذه الميزات والشروط والأحكام وفقاً للنند ٨,٥ من هذه الشروط والأحكام.
- ٤,٤ الحسابات بالعملات الأجنبية**
- ٢,١٦ يتاح البنك من حين لآخر فتح حسابات بعملات أجنبية متعددة حسب احتياجاته.
- ٢,١٧ على الرغم من تسجيل الحسابات بالعملات الأجنبية كحسابات توفير، إلا أنها تخضع لقواعد ولوائح معينة وفرض على استخدامها قيود وشروط، وذلك حسبما تحدده هذه الشروط والأحكام وفقاً لسياسات البنك وإجراءاته الداخلية.
- ٢,١٨ قد تستفيد الحسابات بالعملات الأجنبية من المنتجات والخدمات، مثل تحويل الأموال والاستثمارات والضمادات المصرفية.
- ٢,١٩ الحسابات بالعملات الأجنبية غير مؤهلة للحصول على دفاتر شيكات أو بطاقات دفع مباشر أو ائتمان.
- ٢,٢٠ على الزبائن أصحاب الحسابات بالعملات الأجنبية تقديم طلب إلى فرع البنك للحصول على المبالغ بالعملة الأجنبية نقداً، ولكن ذلك يخضع إلى توفر هذه المبالغ بالعملة الأجنبية في الفرع، ولا يضمن البنك تقديم المبلغ للزبون على الفور. في حالة توفر المبلغ بالعملة الأجنبية، سيتم تسليميه للزبون نقداً مع نسبة هامش ربح على سعر الفوركس، وذلك حسبما يتم تحديده في [\[الائحة رسوم الخدمات المصرفية\]](#).
- ٢,٢١ تخضع جميع معاملات الحسابات بالعملات الأجنبية لقيود، وتتوفر عملة الدساب، وأسعار الفوركس، والرسوم الإضافية.
- ٢,٢٢ تُنشر أسعار الفوركس في صفحة [\[معدل الفائدة\]](#) وُعرض في فروع البنك.
- ٢,٢٣ سيستوفي البنك رسوم خدمة حساب التوفير وفقاً لجدول الرسوم المحدد لخدمات البنك وتعديلاته التي تُجرى من وقت لآخر حسبما يعلن عنها البنك وفقاً للنند ٨,٥ من هذه الشروط والأحكام. ويستوفي البنك الرسوم المذكورة كل شهر من حساب العملة الأجنبية الخاص بالزبون.
- ٢,٢٤ تحصل كل حسابات التوفير بفوائد على مبلغ فائدة شهري يمكن إضافته إلى حساب الزبون أو خصمه منه في صورة رصيد دائم أو مدین، وذلك على النحو الموضح في [\[معدل الفائدة\]](#).
- ٢,٢٥ سيتم دفع جميع الرسوم المصرفية المستحقة على الحسابات بالعملات الأجنبية بما يعادل الريال العماني من العملة الأجنبية.
- ٢,٢٦ سيبلغ البنك المركزي العماني ويطلعه على قائمة بكل الشيكات المرتجلة، بما في ذلك الشيكات المرتجلة لعدم كفاية الأرصدة، وفقاً للقواعد الإرشادية واللوائح الصادرة من البنك المركزي العماني وأي لوائح أخرى.
- ٢,٢٧ يحق للبنك استقطاع مبالغ من حسابات الزبائن المختلفة. وينجول الزبون البنك لتصحيل الفوائد أو الرسوم الأخرى حسب النسبة التي يقرها البنك من وقت لآخر وصرف الشيكات الصادرة من الزبائن من هذا الحساب أو أي حساب آخر للزبون لدى البنك.
- ٢,٢٨ حفاظاً على مصلحة الزبائن ولحد من مخاطر الاحتيال، على الزبائن الاحتفاظ بدفاتر شيكاته في مكان آمن وضمان عدم الوصول إليها من قبل الأشخاص غير المصرح لهم.
- ٢,٢٩ لن تكون تعليمات إيقاف الدفع على الشيك صالحة إلا إذا تم استلامها كتابياً من الزبائن. لن يكون البنك مسؤولاً أو متلزم فيما يتعلق بالفشل في تنفيذ تعليمات إيقاف الدفع ما لم يتم استلامها كتابياً ووفقاً لقوانين سلطنة عمان.
- ٢,٣٠ لا يتم دفع فوائد على الحسابات الجارية. ولكن يمكن تطبيق فائدة سلبية بناء على سعر صرف العملات الأجنبية.
- ٢,٣١ سيستوفي البنك رسوم خدمة الحساب الجاري حسب لائحة رسوم الخدمات المصرفية وتعديلاته التي تُجرى من وقت لآخر حسبما يعلن عنها البنك وفقاً للنند ٨,٥ أدناه. ويستوفي البنك الرسوم المذكورة كل شهر من حساب الزبون الجاري.
- ٢,٣٢ يخصم البنك رسوم خدمة (حسب لائحة رسوم الخدمات المصرفية) عن كل شيك مرتجع لم يُعرف لأسباب مالية أو سيتم استرداده وفقاً للوائح البنك المركزي العماني.
- ٤,٣ حسابات التوفير**
- ٢,٣٣ على الزبائن الاحتفاظ بمبلغ ١٠٠ ريال عماني (مئة ريال عماني) كحد أدنى في حساب التوفير في كل الأوقات. وفي حال عدم الاحتفاظ بالمبلغ المقرر في حساب التوفير لمدة شهر كامل، يجوز للبنك فرض رسوم شهرية حسب المفترض في لائحة رسوم الخدمات المصرفية.
- ٢,٣٤ مع مراعاة البند ٨,٥ من هذه الشروط والأحكام، يجوز للبنك زيادة الحد الأدنى للمبلغ أو تخفيضه.
- ٢,٣٥ يحق للبنك إغلاق أي حساب توفير إذا ظل الرصيد صفرًا (٠) ولم يتم إجراء معاملات فيه لمدة ستة (٦) أشهر بشرط استيفاء أي مستحقات أو طلبات غير مدفوعة.
- ٢,٣٦ يحق للزبون إغلاق الخصم المباشر ملكاً للبنك و يجب تسليمها له عند إجراء أول إيداع. وتظل بطاقة الخصم المباشر ملكاً للبنك و يجب تسليمها له عند غلق حساب التوفير. في حال فقدان بطاقة الخصم المباشر أو تلفها أو سرقتها، على الزبون فوراً إشعار البنك كتابياً أو الاتصال بمركز الاتصالات أو إبلاغ البنك عبر القنوات الإلكترونية المتاحة. وبعوض الزبون البنك وبخلي مسؤولية البنك من أي خسارة من أي خسارة تنتج عن إساءة استخدام بطاقة الخصم من قبل طرف ثالث.
- ٢,٣٧ يُسمح بعمليات الإيداع والسحب في حالة توفر رصيد حر (غير مقيد) في حساب التوفير. ويحق للبنك إرجاع الأدوات المقدمة له لغرض التحصل واستقطاع رسوم من الزبون عن المعاملات المردودة غير المدفوعة.
- ٢,٣٨ على الزبائن الحصول شخصياً لإجراء أي عمليات سحب أو تعديلات أو استلام وإبراز البطاقة الشخصية لتأكيد هويته الشخصية للبنك.
- ٢,٣٩ لا يصدر البنك دفاتر شيكات لحسابات التوفير.
- ٢,٣٨ سيستوفي البنك رسوم خدمة حساب التوفير حسب لائحة رسوم الخدمات المصرفية وتعديلاته التي تُجرى من وقت لآخر حسبما يعلن عنها البنك وفقاً للنند ٨,٥ أدناه. ويخصم البنك الرسوم المذكورة كل شهر من حساب التوفير الخاص بالزبون.

تنفيذ مثل هذه التعليمات على النحو الذي يراه مناسباً. ويحق للبنك وقف الخدمات بموجب الحساب المذكور إذا كان لديه سبب للاعتقاد بأن تعليمات الزبون قد تسفر عن خسائر مباشرة أو غير مباشرة، كما يجوز للبنك طلب تجويض من الزبون قبل موافقة تشغيل الحساب.

٢,٠,٣ شروط وأحكام إضافية بشأن الزبائن القصر

- يقر الوالد أو الوصي (حسب الاقتضاء) ويوافق دون شرط على الآتي:
 - أ. يحق للزبون الفاصل إدارة حسابه وشئونه المالية بشرط تقديم موافقة خطية واضحة من الطرف المفوض بصفته المانح الوحد للتجويف.
 - ب. يخضع تحديد الدعوه الموضوعة على طبيعة واستخدام تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترن特 وغيرها من المنتجات والخدمات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، التي يجوز للزبون الفاصل استخدامها، لتقدير الطرف المفوض وحده.
 - ج. للطرف المفوض السلطة الكاملة، حسب تقديره الخاص، لتقديره الخاص، وأو سحب أي مواجهات منها وإلغاء إمكانية وصول الزبون الفاصل إلى أي منتجات أو خدمات يوفرها البنك.
 - د. يجوز للطرف المفوض (حسب تقديره الخاص) في أي وقت سحب الصلاحيه، الممنوعه للزبون الفاصل للسماح له بإجراء المعاملات حسب تقديره الخاص، بما في ذلك المعاملات المصرفية.
 - هـ. على البنك الحصول على توقيع الزبون الفاصل والاعتماد على هذا التوقيع، طالما ظل الزبون فاصراً.
 - ـ. مع مراعاة البند ٢,٠,٣ (أ) من هذه الشروط والأحكام، يجوز السماح للزبون الفاصل بفتح تسهيلات مصرفية للتوفير لدى البنك، ولكن لا يجوز السماح له بفتح حسابات جارية.
 - ـ. يجب وضع حدود مناسبة للسحب والدفع للمعاملات المعتمدة على احتياجات الزبون الفاصل بموجب موافقة خطية من الطرف المفوض.
 - ـ. تُرسل جميع الإشعارات المرسلة من البنك عبر أي قناة، مثل تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال أو الخدمات المصرفية عبر الإنترن特، أو الخطابات، أو الرسائل الإلكترونية، أو الرسائل النصية الفضهيرية بخصوص المعاملات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات الاحتياطية أو المشتبه في كونها احتيالية، إلى الزبون الفاصل ووالده أو الوصي عليه.
 - ـ. يجوز إصدار بطاقات ائتمانية إضافية ضمن البطاقة الائتمانية الأساسية للوالد أو الوصي، مع وضع حدود فرعية وسقوف مناسبة للمعاملات، فضلاً عن المراقبة والضمانت. ويكون الوالد والوصي (حسب الاقتضاء) ملزماً ومسئولاً عن معاملات الزبون الفاصل المتعلقة بالبطاقات الائتمانية الإضافية الصادرة للزبون الفاصل بموجب البطاقة الائتمانية الأساسية للوالد أو الوصي.
 - ـ. يجوز إصدار البطاقات المسقفة الدفع والبطاقات الائتمانية بموجب العقد الخاص بالوالد أو الوصي (حسب الاقتضاء)، على أن يؤخذ في الحسبان عدم الأهلية القانونية للزبون الفاصل ضمن شروط أخرى، لإبرام عقد بمفرده مع البنك. وطبقاً لذلك، سيُخضع إصدار هذه البطاقات لموافقة خطية من الوالد أو الوصي (حسب الاقتضاء).
 - ـ. لا يُسمح للزبون الفاصل بإبرام أي اتفاقيات مع البنك إلى حين بلوغه سن ثمانى عشرة (١٨) سنة، حيث يجب عليه حينها اتباع إجراءات البنك لتحويل حساب الفاصل لحساب توفير عادي (شباي).
 - ـ. تصبح سلطة الوالد أو الوصي (حسب الاقتضاء) لاغية بمجرد بلوغ الزبون الفاصل سن ثمانى عشرة (١٨) سنة، حيث يكون الزبون الراشد حينها هو المسؤول الأول عن إدارة الحساب.
 - ـ. يوافق الزبون الراشد على أنه عند بلوغه سن ثمانى عشرة (١٨) سنة سيزور أقرب فرع للبنك على الفور ويقدم بيانات جديدة ومكتملة امتنالاً لمتطلبات «اعرف زونك» ليعيد البنك تصنيف الحساب.

٢,٥ حسابات القصر والأطفال

- ـ لأغراض البند ٢,٥ هذا، تحمل الكلمات التالية المعاني الموضحة أدناه:
 - ـ أ. «حساب» يعني حساب الزبون.
 - ـ بـ. «الزبون البالغ» يعني أي زبون لبنك مسقط عمره أكثر من ١٨ (ثمانى عشرة) سنة.
 - ـ جـ. «الطرف المفوض» يعني الوالد، أو الوصي /أو المدكمة المختصة (حسب الاقتضاء) التي تمنح تفويضاً خطياً للبنك بشأن احتياجات الزبون المصرفية.
 - ـ دـ. «حساب الطفل» يعني حساب الزبون الطفل.
 - ـ هـ. «الزبون» عند استخدام هذه الكلمة منفردة دون توضيح إضافي، فتعني الزبون الطفل أو الزبون الفاصل، حسب الاقتضاء.
 - ـ زـ. «الوصي» يعني شخصاً يتمتع بسلطة قانونية رسمية لتولي رعاية الزبون الطفل أو الزبون الفاصل وإصدار القرارات نيابةً عنه بناءً على أمر نافذ من المحكمة المختصة.
 - ـ جـ. «حساب الفاصل» يعني حساب الزبون الفاصل.
 - ـ طـ. «الزبون الفاصل» يعني الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ثلث عشرة (١٣) سنة. وتسقط حالة الفاصل عن الزبائن القصر عند بلوغهم سن ثمانى عشرة (١٨) سنة.
 - ـ يـ. «الوالد» يعني الأب أو الأم الشرعية والطبيعية والبيولوجية (حسب الاقتضاء) للزبون الفاصل أو الزبون الطفل.
- ـ ٢,٥,٢ عمليات حسابات الأطفال والعُصَر
- ـ يقر الوالد أو الوصي (حسب الاقتضاء) ويوافق دون شرط على الآتي:
 - ـ أـ. عدم توفير دفتر شيكات للزبون.
 - ـ بـ. عدم تقديم تسهيل ائتماني من أي نوع للزبون، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر السماح بعمليات السحب على المكتشوف وإصدار بطاقات ائتمان رئيسية.
 - ـ جـ. لا يُشترط الاحتفاظ بعد أدنى من الرصيد في حساب الزبون، وعليه لا يخصم البنك رسوماً على الحد الأدنى للرصيد.
 - ـ دـ. يُدير الوالد أو الوصي حسابات الأطفال أو حسابات القصر إلى حين بلوغ الزبون سن ثمانى عشرة (١٨) سنة. وتُعد جميع الودائع والأرصدة المستحقة في أي حساب ملحاً للزبون ولا تدخل ضمن أصول الوالد أو الوصي.
 - ـ هـ. سيعتمد بنك مسقط على جميع المراسلات أو المعاملات أو التعليمات الإلكترونية الصادرة من الزبون /أو الزبون الراشد إلى البنك على النحو الذي يقرره البنك في هذا الصدد من وقت لآخر، ولا يكون بنك مسقط ملزاً بالتحقق، أو الاستفسار عن هوية المرسلي، أو موثوقية الرسالة، أو أي مراسلات، أو تعليمات، ولا يحق للزبون /أو الزبون البالغ تحت أي ظرف الاعتراض على اعتماد بنك مسقط في هذا الخصوص.
 - ـ وـ. لا يكون بنك مسقط مسؤولاً في عقد أو مسؤولية تقديرية أو خلاف ذلك عن أي إهمال أو إخلال بالعقد، أو تدلisis أو خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية تلحق بالزبون /أو الزبون الراشد من ذلال الاستخدام أو الاعتماد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المراسلات أو التعليمات أو المعاملات الإلكترونية، سواءً كان ذلك مع استخدام أي تدابير أمنية أو بدونها، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي حسارة أو ضرر نتيجة لאי عيوب أو تأثير أو أعطال أو أخطاء أو عدم دقة أو إخفاقات في المراسلات المتعددة ويسينبعد بنك مسقط هذه الأضرار على وجه التحديد بالقدر الذي يتبعه القانون تماماً حتى لو تم إبلاغ البنك مقدماً باحتمالية وقوع هذه الأضرار.
 - ـ زـ. في حالة اعتبار البنك التعليمات غير متسقة أو متضاربة، يجوز للبنك طلب توضيح من الزبون قبل تنفيذ أي تعليمات صادرة من الزبون أو يجوز للبنك

على الإفراج عن الأموال المدحورة فقط بعد التفويض اللازم ويعتمد الإفراج عن الأموال على قرار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو مكتب تنفيذ العقوبات المالية في الولايات المتحدة أو أي سلطات رقابية أخرى الذي قد يستغرق عدة شهور أو سنوات. يوافق الزبون على تعويض البنك عن أي خسارة، أو مصاريف، أو ضرر، أو جراءات، أو غرامات، أو مطالبات، سواء كانت قضائية أو غير ذلك، تكريهاً بنك مسقط وأو نتيجة لالتزامه بالعقوبات وأعمال المصارف المراسلة والسياسات الداخلية فيما يخص الحالات أو إجراء معاملات الحساب المذكور.

٢,٩,٤ يوافق الزبون على الرد بصورة عاجلة على الاستفسارات الواردة من البنك حين استلامها وإجراء المعاملات القانونية فقط المدعومة بمستندات أصلية مؤيدة للمعاملة، علماً بأن عدم الرد على الاستفسارات الواردة من البنك في حينه قد يؤدي إلى رفض المعاملة أو تأثيرها. ويوافق الزبون على أنه يجوز للبنك الأجنبية المراسل أو بنك مسقط الامتناع عن إرسال الدفعات وتجميدها في حال عدم الرد على الاستفسارات على النحو المطلوب وفي الموعد المحدد.

٢,٩,٥ يقر الزبون ويعهد بأن الحسابات لن تُستخدم سوى لإجراء معاملات قانونية وليس لأغراض مخالفة للقانون. يوافق الزبون على عدم إجراء أي تحويلات مالية أو معاملات من حسابه تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمدحورة أو الحيوانات أو الاتجار بالبشر أو أي نشاط غير مشروع أو مخالف للقانون أو على صلة أو ارتباط بأي بلدان، أو أفراد أو جهات أو موارد، أو بخائع أو خدمات ممنوعة أو محظورة من قبل السلطات المحلية أو الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو مكتب تنفيذ العقوبات المالية أو الاتحاد الأوروبي أو أي جهات أخرى معنية بفرض العقوبات، وأن تكون الحالات المالية التي يتم إجراؤها متوافقة مع التوجيهات الإرشادية المعمول بها فيما يخص العقوبات. وتقع على عائق الزبون مسؤولية ضمان عدم إرسال مدفوعات لأي جهات أو نطاقات سلطة تحت طائلة العقوبات.

٢,٩,٦ يُرسل البنك الحالات المالية على مسؤولية الزبون ويوافق الزبون بموجب هذه الشروط والأحكام موافقة غير مشروطة على تعويض البنك وإخلاء مسؤوليته عن أي خسارة، أو مصاريف، أو أضرار، أو جراءات، أو غرامات، أو مطالبات سواه كانت قضائية أو غير ذلك تكريهاً بنك مسقط وأو نتيجة لالتزامه بالعقوبات والسياسات فيما يخص التحويلات المالية أو إجراء معاملات الحسابات.

٢,٩,٧ يوافق الزبون على أنه يحق للبنك حظر أو إغلاق حسابات الزبون أو اتخاذ أي إجراءات لازمة في حال تورط الزبون أو أي من الأطراف المعنين التابعين له بصورة واضحة في أي معاملات مخالفة للقانون أو مشبوهة أو إذا أصبحوا تحت طائلة العقوبات من قبل أي من الجهات المذكورة أعلاه أو أقرّوا معاملات بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهات سواه كانت اعتبارية أو طبيعية ضاغطة للعقوبات من قبل أي من الجهات المذكورة أعلاه.

البطاقات

عمليات البطاقات

٣,١,١ سيخصم البنك من الحساب الذي تتبعه البطاقة المبالغ المستخدمة في معاملات البطاقة وكل رسوم البطاقة وأي التزامات أخرى مستحقة على صاحب البطاقة وأي خسائر تكريهاً البنك فيما يتعلق باستدام البطاقة. ويكون صاحب البطاقة ملزماً بأن يدفع للبنك هذه المبالغ المخصومة كافة بصرف النظر عن توفر أو عدم توفر إيداعات البيع أو السلف النقدية الموقعة من قبل صاحب البطاقة. تعتبر كشوفات الحسابات البنكية حجة قاطعة على المديونية. وعلى صاحب البطاقة الاحتفاظ بإيداعات البيع أو السلف النقدية سليمة إلى تاريخ تسوية كشف الحساب.

٣,١,٢ يحق للبنك تسوية التزامات صاحب البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام من أي حساب آخر له لدى البنك.

٣,١,٣ إذا كان مبلغ أي معاملة من معاملات البطاقة بعملة دلار الريال العماني، فسيتم تحويله بسعر الصرف الذي يحدده البنك في تاريخ خصم قيمة المعاملة من الحساب الذي تتبعه البطاقة.

٣,١,٤ وفي حال عدم زيارة الزبون الرائد الفرع خلال فترة الإشعار، تتوقف عملية إعادة تصنيف حساب القاصر ويُحظر الحساب إلى حين استلام البنك بيانات «اعرف زبونك» كاملاً وجديدة من الزبون الرائد.

٢,٦ كشوفات الحسابات البنكية

٣,١,٥ سيحصل الزبون على كشوفات حسابات بنكية شهرية فيما يخص أي حساب من حساباته عبر عنوان بريده الإلكتروني المسجل. وعلى الزبون بذل قصارى جهده لتنبيه البنك بشأن أي تضارب في معاملات الحساب التي تظهر في كشوفات الحسابات البنكية الخاصة به في غضون عشرة (١٠) أيام عمل من تاريخ استلام كشف الحساب البنكي. وفي حال تأخر الزبون عن تنبيه البنك بشأن تساولات أو الاعتراض عليه، اذا نتج عنه خسارة للبنك فيتحمل الزبون الخسائر الناتجة.

٣,١,٦ تُرسل كشوفات الحسابات البنكية والإشعارات وغيرها من المراسلات كافة إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للزبون والمذكور في الاستماراة. وفي حال حدوث أي تغير في بيانات الاتصال بالزبون، يجب إشعار البنك بملء الاستمارات المطلوبة التي يصدرها البنك من وقت آنذاك.

٣,٧ انتهاء صلاحية المستفيددين ومحرري الفواتير غير النشطين

٣,١,٧ يحق للبنك إجراء عملية تنظيف دورية لسجلاته وإلغاء تسجيل كل المستفيددين ومحرري الفواتير غير النشطين لمدة سنتين (٢) أي المستفيددين ومحرري الفواتير الذين لم يرسل إليهم الزبون أي مبالغ، أو لم يرسل إلى البنك أي تعليمات بخصوصهم خلال هذه الفترة.

٣,٨ الحسابات الغير نشطة

٣,١,٨,١ في حال احتواء الحساب على رصيد ولم يُجر الزبون أي معاملات في الحساب لمدة اثني عشر (١٢) شهراً متتالياً، يتم تصنيف الحساب تلقائياً على أنه «حساب غير نشط».

٣,١,٨,٢ خلال ثلاثة (٣) يوماً، يبلغ البنك الزبون في حال أصبحت حساباته غير نشطة أو كاملة عن طريق رسالة نصية قصيرة تُرسل إلى رقم هاتف الزبون وعنوان بريده الإلكتروني المسجلين، و يتم إبلاغ الزبون بالعواقب المترتبة على ذلك، ومن ضمنها تطبيق الرسوم المعمول بها (حسب الاقتضاء).

٣,١,٨,٣ يامكان الزبون تفعيل الحساب فقط بعد زيارة فرع البنك وتقديم المستندات والبيانات المطلوبة لدى البنك وفقاً للبنك ١,١٨ من هذه الشروط والأحكام. وسيتم إرسال إشعارات إلى الزبائن لإعادة تنسيط حساباتهم، يُسمح بفترة إضافية تبلغ ستة (٦) شهور بعد ذموم الحساب يمكن للزبائن خلالها إعادة تنسيط حساباتهم، وفي حال عدم الالتزام بهذه الفترة، يحق للبنك اتخاذ إجراءات اللازمة بما في ذلك إغلاق الحسابات.

٣,١,٨,٤ يوافق الزبون على تعويض البنك إخلاء مسؤوليته من كل وأي تكاليف قانونية، أو أضرار، أو خسائر، أو رسوم، أو نفقات، أو مصاريف متکبدة أو تتجم عن تشغيل أي حساب نباتيّة عن الزبون أو لصالحه، ونُذّمم هذه الرسوم من حساب الزبون بشرط إرسال البنك إشعاراً خطياً مسبقاً إلى الزبون.

٣,٩ التزامات الزبون

٣,١,٩ يحق للبنك في أي وقت رفض أي إيداع، أو الامتناع عن فتح حساب، وأو إغلاق حساب بدون إيداع أي سبب أو تبرير للزبون. وتخضع جميع التحويلات المالية والمبالغ المودعة للمفاصحة ويحق للبنك توجيه مستندات التحصيل من خلال مراسلاته الخاصة.

٣,١,٩,٢ يحق للبنك وقف أو حظر أي معاملات يتم إجراؤها لحساب الأشخاص والجهات والبلدان الخاضعة للعقوبات أو استلامها منها، وذلك وفقاً للوائح الدولية.

٣,١,٩,٣ يوافق الزبون على أن البنوك الأجنبية المراسلة قد ترفض أو ترد أو تحظر الحالات، وقد تبلغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أو مكتب تنفيذ العقوبات المالية (OFSI) في الولايات المتحدة أو أي سلطات رقابية أخرى، أو قد تصدر أوامر بالتوقيف والامتناع في حالة عدم الرد على الاستفسارات بصورة عاجلة أو إذا كانت الدفعة مخالفة لسياسات البنك المراسل. ويوافق الزبون

توفر البطاقات

يخضع إصدار واستخدام خدمات بطاقات بنك مسقط لـما يلي:

استلام البطاقة واستخدامها من قبل صاحب البطاقة.

يجب توقيع البطاقة من قبل صاحب البطاقة فور استلامها، ويجوز له وحده استخدامها خلال فترة صلاحيتها المكتوبة بالأحرف البارزة عليها. يجوز استخدام البطاقة للحصول على التسهيلات والمميزات التي يوفرها البنك من وقت لآخر لحاملي البطاقات وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وحسبما يتم تعديله من حين لآخر من قبل البنك وفقاً للبند ٨,٥ من هذه الشروط والأحكام.

يُوافق صاحب البطاقة على أنه في حال إرسال البطاقة بالبريد المسجل أو عبر خدمة البريد السريع بناءً على طلب صاحب البطاقة، سُتعتبر قد تم استلامها من قبل صاحب البطاقة في حالة جيدة ولن يكون على البنك أي التزام تجاه صاحب البطاقة أو يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أياً كان ومهما كان سببه بطال صاحب البطاقة إذا لم يتم استلام البطاقة على هذا النحو أو فيما يتعلق بإرسال البطاقة أو تسليمها عن طريق البريد المسجل أو خدمة البريد السريع.

الحفاظ على البطاقة والرقم السري

على صاحب البطاقة عدم السماح لأي شخص آخر باستخدام البطاقة والحفاظ عليها في كل الأوقات تحت رفاته الشخصية. وعلى صاحب البطاقة عدم الإفصاح عن الرقم السري لأي طرف ثالث.

على صاحب البطاقة عدم الإفصاح عن رقم البطاقة لأي طرف ثالث إلا لأغراض إنعام معاملات البطاقة أو الحصول على السلف النقدية أو عند الإبلاغ عن فقدان البطاقة أو سرقتها.

فقدان البطاقة

في حال فقدان البطاقة أو سرقتها، على الزبون إبلاغ البنك فوراً من خلال مركز الاتصالات أو تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال. ويتحمل صاحب البطاقة مسؤولية أي مبالغ تُخصم من حساب البطاقة نتيجة للاستخدام غير المصرح به للبطاقة إلى حين استلام البنك أو أي بنك آخر من البنك المتعامل مع الشركة التي تحمل البطاقة شعارها تأكيداً خطياً بفقدانها أو سرقتها. من المتوقع من صاحب البطاقة التصرف بحسن نية وتوفيق المرص والعادية المعقولة للحفاظ على البطاقة وإبلاغ البنك أو أي بنك آخر من البنوك المتعاملة مع الشركة التي تحمل البطاقة شعارها عن فقدانها أو سرقتها فوراً. وفي حال عنور صاحب البطاقة على البطاقة أو البطاقات المفقودة أو المسروقة، عليه إعادتها للبنك فوراً.

على صاحب البطاقة تزويد البنك بجميع المعلومات التي يحوزها فيما يخص ملابسات فقدان البطاقة أو سرقتها أو إساءة استخدامها واتخاذ كل الإجراءات التي يراها البنك ضرورية لمساعدته في استعادة البطاقة المفقودة.

لن يكون البنك ملزماً بإصدار بطاقة بديلة لصاحب البطاقة عند فقدانها أو سرقتها، وتُخضع أي بطاقة بديلة لرسوم استخراج بطاقة جديدة حسب [الائحة رسوم الخدمات المصرفية](#) ولا تصدر إلا في الوقت الذي يحدده البنك، وتسرى عليها الشروط والأحكام المعمول بها على البطاقة الأصلية.

المبالغ المستردّة ورد المبالغ المدفوعة

يُبلغ صاحب البطاقة قسم خدمات البطاقات بالبنك كتابياً بأي خطأ مزعوم في معاملات البطاقة وذلك خلال تاريخ لرسوم استخراج بطاقة جديدة حسب [الائحة رسوم الخدمات المصرفية](#) لعدم المعاشرة (ما عدا الأخطاء المزعومة التي يتم الإبلاغ عنها) بين البنك وصاحب البطاقة صحيحة بشكل قطعي.

يتم إيداع المبلغ المسترد المخصوص في معاملة البطاقة إلى حساب البطاقة فقط في حال استلام البنك إيصالاً بعد الأموال أو دليلاً آخر على رد الأموال يكون مقبولاً لدى البنك. مع مراعاة أي حقوق منمنحة لصاحب البطاقة بموجب القانون، لا يجوز أن تكون أي دعوى يرفعها صاحب البطاقة ضد أي طرف ثالث موضوعاً لحجة أو دعوى مضادة ضد البنك.

٣,١,٤ في الشهر الأول لإصدار البطاقة وعند تجديدها، يحصل البنك وبخصم، دسب تقديره الخاص، الرسوم السنوية من حساب صاحب البطاقة وهي غير قابلة للاسترداد حسماً تم تجديده في [الائحة رسوم الخدمات المصرفية](#).

٣,١,٥ عند إشهار إفلاس صاحب البطاقة أو في حال وفاته، تصبح جميع المبالغ المستحقة للبنك واجبة الدفع بالكامل فوراً وفقاً للشروط والأحكام التي يفرضها القانون وحسب تقدير البنك المطلق.

٣,١,٦ لا يتحمل البنك أي مسؤولية إذا عجز عن تنفيذ التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام نتيجة (سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة) لتعطل أي جهاز أو نظام من أنظمة معالجة البيانات أو رابط معاملات أو أي وسيلة خارج سيطرة البنك أو وكلائه أو مقاول فرعى. ولا يجوز استغلال عجز البنك عن تنفيذ التزاماته في هذه الحالات كحجة للتخلص عن الوفاء بالالتزامات المالية الناتجة عن المعاملات التي أجريت باستخدام البطاقة. لا يوفر البنك إيصالات لمعاملات البطاقة (أو إيصالات البيع) اندخل توقيع صاحب البطاقة. في حالات النزاع بين البنك والزبون، سيتم توفير نسخة أو صورة مصغرة كدليل مستند للمدعيون، بشرط تقديم صاحب البطاقة طبقاً خطياً خلال عشرين (٢٠) يوماً من تاريخ المعاملة المعنية.

٣,١,٧ على صاحب البطاقة قبول جميع المعاملات التي تم من خلال أجهزة الصراف الآلي أو البطاقة بصرف النظر عن تجاوز هذه المعاملات للحدود المسموح بها، وسواء صدر جهاز الصراف الآلي أو البطاقة باسم أكثر من زبون، يوافق الزبائن على مسؤوليتهم بالتكافل والتضامن عن استخدام أجهزة الصراف الآلي أو البطاقة.

٣,١,٨ يُستخدم جهاز الصراف الآلي أو البطاقة بالرقم السري الذي يجب على الزبون عدم الإفصاح عنه لأي شخص تحت أي ظرف من الظروف.

٣,١,٩ تصدر البطاقة والرقم السري للزبون وعلى مسؤوليته ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن فقدان البطاقة أو تلفها من وقت إصدار البطاقة وأو الرقم السري. ومع ذلك، على الزبون الحفاظ على البطاقة في مكان آمن في كل الأوقات وعدم الاحتفاظ بأي سجل للرقم السري.

٣,١,١٠ يعوض الزبون البنك ويرى ذمته من أي خسارة أو ضرر يحدث نتيجة للاستخدام غير المصرح به للبطاقة بسبب إهمال الزبون.

٣,١,١١ على الزبون لا يتجاوز دعوه السحب من حسابه لدى البنك باستخدام بطاقة الصراف الآلي أو تجاوز أي دل للسحب على المكشوف متفقاً عليه مع البنك. وفي حال إتاحة السحب على المكشوف، يتلزم الزبون بإعادة الحساب إلى الحد المقرر على الفور.

٣,١,١٢ في حال صرف البنك مبالغ نقدية تزيد عن المبلغ المطلوب، يتعهد الزبون بإبلاغ البنك على الفور بهذا الخطأ وينبئ البنك بأن يخصم من حساب الزبون المبلغ الزائد.

٣,١,١٣ يحق للبنك أن يخصم من حساب الزبون أي رسوم أو مصروفات تتعلق باستخدام هذه البطاقة أو استبدالها بشرط إرسال إشعار كتابي مسبق عبر رسالة نصية قصيرة إلى رقم الهاتف النقال المسجل للزبون و/أو رسالة إلكترونية إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للزبون.

٣,١,١٤ لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خلل في البطاقة ناجم عن أي عطل تقني أو أي سبب آخر ذاتي عن سيطرته.

٣,١,١٥ لن يتحمل البنك مسؤولية عدم إنجاز معاملات الخدمات الإضافية، كدفع فواتير المرافق العامة، بسبب عدم كفاية الرصيد في الحساب أو بسبب عطل ميكانيكي أو لأسباب أخرى ذاتية عن سيطرة البنك.

٣,١,١٦ يخصم البنك رسوم الخدمات وفقاً لما يحدده البنك وحسب [الائحة رسوم الخدمات المصرفية](#) على عمليات السحب النقدي التي يقوم بها الزبون خارج نطاق سلطة سلطنة عُمان.

تكون مدة خطة ثمار للتوفير ما بين سنة واحدة (١) إلى (١٠) سنوات. يجوز للزبائن عند فتح خطة ثمار للتوفير، إيداع مبلغ إضافي لمرة واحدة في حساب خطة ثمار للتوفير واستلام عائد لأجل ذلك وفقاً للبند ٥,٨ أدناه.

من خلال خطة ثمار للتوفير، س يتم تسليم المبلغ المستهدف والمتفق عليه، بما في ذلك العوائد، في تاريخ الاستحقاق ويعتمد ذلك على إيداع الزبون للوائح الشهرية والمتفق عليها مسبقاً في استئمارة الطلب خلال المدة المحددة. في حال عدم الدفع أو الفشل في الإيداع الشهري خلال مدة خطة ثمار للتوفير، فإن المبلغ المستهدف س يتم إعادة احتسابه تبعاً لذلك.

سيكون مبلغ و تاريخ الوديعة الشهرية ثابتين طوال المدة دون أي تغيير. وفي حال طلب الزبون زيادة مبلغ الوديعة الشهرية، فيتمكّنه فتح خطة «ثمار» إضافية. ستبقى جميع الشروط والأحكام الأخرى كما هي دون أي تغيير.

يطبق سعر الفائدة لفترات مختلفة كما ورد في [معدل الفائدة] وبخضوع لما يلي:

ستكون معدلات الفائدة أقل نسبة واحد بالمائة (%) من معدل فائدة الوديعة الثابتة عند فتح خطة ثمار للتوفير.

يعتمد معدل الفائدة على المدة التي اقتربها الزبون عند فتح خطة ثمار للتوفير. كما هو محدد في استئمارة الطلب.

يحق للبنك تعديل معدلات الفائدة التي تنطبق على خطة ثمار للتوفير من وقتها لآخر.

يجوز للزبون أن يطلب الإنسحاب المبكر من خطة ثمار للتوفير بموجب هذه الشروط والأحكام عن طريق ملء نموذج الإلغاء في فرع البنك والذي يتخذ شكل إشعار كتابي بالإنهاء. يتحمل الزبون المسؤولية الكاملة عن جميع المعاملات حتى وقت إلغاء خطة ثمار للتوفير، ويجب عليه إخاء مسؤولية البنك وتعويضه عن أي رسوم أو خسائر أو مطالبات أو إجراءات أو طلبات تتعلق بهذه المعاملات أو طلب الإلغاء.

الزبائن الراغبين في الإنسحاب المبكر من خطة ثمار للتوفير وقبل إتمام عام واحد من بداية المدة سيدفعون رسوم الإغلاق المحددة في دفتر الرسوم، وسيتموا بدلًا من المبالغ المترافقمة من دون أي عوائد.

الزبائن الراغبون في الخروج من خطة ثمار للتوفير بعد إتمام عام واحد (١) من بداية المدة يتحتم عليهم دفع الرسوم المحددة في دفتر الرسوم حيث سيتم تعديل العائد المحدد به بناءً على خصم ١٪ من معدل العائد الفعلي.

يحق للبنك إلغاء خطة ثمار للتوفير للزبائن في حال فشلهم في إيداع ستة (٦) دفعات متتالية من خلال خطة ثمار للتوفير حيث سيتم تطبيق شروط الإغلاق الإنسحاب المبكر المنصوص عليها هنا.

مع مراعاة البند ٥,٣ من هذه الشروط والأحكام، يتم إيداع ٦ (ست) زيارات عُمانية) كحد أدنى من مبلغ الوديعة الشهرية المتكررة في تاريخ فتح خطة ثمار للتوفير وبعد هذا المبلغ أول فسخ مستحق.

يجب أن تكون جميع الودائع في حساب خطة ثمار للتوفير عن طريق حوالات شهرية من الزبون. سيتم خصم القسط في تاريخ إيداع القسط على النحو المتفق عليه في استئمارة الطلب.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

يمكن الاطلاع على شروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من خلال الرابط https://www.bankmuscat.com/en/about/Documents/bmforms/IB_MB_TC_AR.pdf فيما يتم تعديله من وقت آخر ويتم إدراجها في هذه الشروط والأحكام من خلال الإشارة إليه.

إن قبول هذه الشروط والأحكام و/أو استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

٣,٠,٣	لن يكون البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن عدم قبول البطاقة لدى أي طرف ثالث.
٣,٠,٤	لن يكون البنك مسؤولاً عن البيضائع أو الخدمات التي يشتريها صاحب البطاقة باستخدام البطاقة.
٣,٠,٥	لن يتم إيداع مبلغ الأموال المدفوعة في حساب البطاقة حتى تتم تسوية المعاملة موضوع النزاع، وذلك بعد فحص الأدلة ذات الصلة. وفي حال عدم تسوية النزاع صالح صاحب البطاقة، سيكون ملزماً بكمال المبلغ موضوع النزاع والرسوم ذات الصلة التي تحملها البنك في سبيل حل النزاع.
٣,١	ملكية البطاقة
٤	تظل البطاقة ملذاً للبنك في كل الأوقات. وعند تقديم طلب خططي لإرجاع جميع وأي بطاقات صادرة لاستخدام على حساب البطاقة، يجب إرجاعها فوراً للبنك.
٤	الودائع الثابتة
٤,١	سيكون الحد الأدنى لمبالغ الودائع الثابتة التي يقبلها البنك وفقاً للحدود المذكورة في الصفحة التالية [الوديعة الثابتة].
٤,٢	تحسب الفوائد على حساب الوديعة الثابتة يومياً و يتم احتسابها حسب المعدل السائد في السوق والمنشور في موقع البنك الإلكتروني في [معدل فائدة الوديعة الثابتة] ويكون ثابتاً خلال الفترة المتفق عليها للوديعة الثابتة.
٤,٣	يتم الاتفاق على مبلغ الوديعة وأجلها ومعدل الفائدة في تاريخ فتح الوديعة الثابتة حسب استئمارة حساب الوديعة الثابتة المقدمة للبنك. ويصدر البنك إشعاراً للزبون يؤكد هذه المعلومات.
٤,٤	يبدأ تاريخ سريان الوديعة الثابتة من تاريخ استلام المبلغ في حساب الوديعة الثابتة.
٤,٥	تجدد الودائع الثابتة بأي عملية أو تسدد عند استلام تعليمات بذلك من الزبون. وفي حال التجديد، تجدد الوديعة لمدة مماثلة بمعدل الفائدة السائدة.
٤,٦	تُدعَع الفائدة حسب اختيار الزبون أو عند استحقاق الوديعة الثابتة.
٤,٧	لا يجوز سداد استحقاقات حسابات الودائع الثابتة إلى الزبون إلا في تاريخ الاستحقاق. وإذا سحب الزبون الوديعة الثابتة في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق أو انتهاء فترة الوديعة المتفق عليها، فسيخضع الزبون للآتي:
٤,٧,١	سيحصل الزبون فقط على نسبة الفائدة المطبقة للمدة التي تم فيها الاحتفاظ بالوديعة الثابتة لدى البنك بسعر السوق السائد والذي يمكن الإطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني
٤,٧,٢	سيتم خصم واحد بالمائة (١٪) من نسبة الفائدة المطبقة.
٤,٨	السحب الجزئي من حساب الوديعة الثابتة غير مسموح به
٤,٩	لن تؤثر تقلبات السوق على أسعار الفائدة للودائع الثابتة المحددة والمطبقة على الوديعة الثابتة طوال مدة الوديعة الثابتة.
٤,١٠	لا يسمح بإجراء مدفوعات من / إلى حساب الوديعة الثابتة.
٤,١١	لا يمكن زيادة أو تخفيض مبلغ الوديعة الثابتة في حساب الوديعة الثابتة خلال المدة المتفق عليها، ومن ذلك يمكن للزبون فتح أكثر من وديعة ثابتة.
٥	الودائع المتكررة
٥,١	يحق لجميع الزبائن فتح خطة ثمار للتوفير وتشغيلها. ويحق للزبائن الحصول على تعطية تأمينية مجانية على الحياة.
٥,٢	يجب على الزبائن أن يحددوا بوضوح رقم حساب المستفيد الذي يودع فيه مبلغ الإستحقاق عند نهاية المدة.
٥,٣	يسمح للزبائن بالمساهمة بأي مبلغ كوديعة شهرية بحد أدنى قدره عشرة ريالاً عمانياً (١٠ رع) وحد أقصى ألف ريال عماني (١٠٠٠ رع).

<p>يحق للبنك تسجيل أي محادثات مع أي زبون وتكون هذه السجلات للتعليمات الواردة والمعاملات المنذرة دليلاً قاطعاً وملزاً لجميع الأغراض ويحوز استخدامها كدليل في أي دعوى قضائية أمام أي محكمة أو حسب ما يراه البنك مناسباً.</p> <p>يجب استلام جميع التعليمات خلال ساعات العمل الرسمية وسيتم تنفيذها خلال يوم عمل واحد (١٠) من وقت استلامها. يحق للبنك أن يطلب من الزبون تأكيد أي من تعليماته خطياً. ولا يجوز إلغاء أي تعليمات ينلقها البنك إلا إذا تلقى البنك إشعاراً بهذا الإلغاء قبل تنفيذ التعليمات.</p>	<p>و/أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال يعد موافقة من الزبون على أن يكون ملزاً وممتنعاً لشروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال المضمنة في هذه الاتفاقية من خلال الإشارة إليها وجميع القواعد واللوائح الصادرة من البنك في هذا الصدد.</p>
خدمات مركز الاتصالات	٧
<p>مركز الاتصالات بالبنك هو خدمة يوفرها البنك للزبائن وفق الشروط والأحكام التالية:</p> <p>سيقبل البنك تعليمات الزبون الهاتفية فقط في حال استخدام الرقم المدني ورقم الهاتف السري الصحيحين.</p>	<p>توفر خدمة مركز الاتصالات لمجموع حسابات الزبون القائمة وحساباته التي قد يفتحها في المستقبل. يتم تشغيل حسابات الأطفال أو القصر من قبل الوالد أو الوصي فقط وينبغي عدم كشف رقم الهاتف السري للأطفال أو القصر من زائن البنك إلا بموجب تقديم أمر من المحكمة و/أو إذن الوالد أو الوصي.</p> <p>يجب الحفاظ على سرية رقم الهاتف السري والرقم المدني في كل الأوقات. في حال فقدان رقم الهاتف السري أو عرفة طرف آخر، على الزبون إشعار البنك فوراً لحظز استخدامه وطلب الاستبدال به رقماً آخر جديداً.</p>
<p>إن البنك مفوض من الزبون تفويضاً لا رجعة عنه في قبول التعليمات الصادرة من الزبون والعمل بموجتها وفقاً لأي مخاطبات أو تعليمات قد ترد أو يُرِعَم تلقها من الزبون من حين لآخر عبر الهاتف وأو البريد الإلكتروني، وحسب إشعار البنك بها من وقت لآخر، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الخصم من حساب الزبون النكي أو الإيداع فيه أو تنفيذ أي خدمة مطلوبة بدون تفويض إضافي من الزبون وبصرف النظر عن الملاييسات السائدة حين إصدار مثل هذه المخاطبات أو التعليمات عبر الهاتف وأو البريد الإلكتروني. يوافق الزبون بموجب هذه الشروط والأحكام على تفويض البنك إذلائه من أي التزام من البنك بتعليمات الزبون التي تبدو للبنك حقيقة وصادرة من الزبون. ويفافق الزبون أيضاً على تسجيل البنك محادثاته الهاتفية و/أو رسائله الإلكترونية إلى البنك لإنشاء سجل بهذه التعليمات.</p> <p>يعتهد الزبون بالاحتفاظ بمتى كافية في حسابه لإجراء المعاملات الصادرة عبر الهاتف. إذا سمح البنك بمعاملة يتربّط بها سحب على المكتشوف غير مصرح به، يسدد الزبون هذا المبلغ المسحوب فوراً، علماً بأنه سيتم احتساب فوائد عن الفترة التي يبقى فيها الحساب مكتشوفاً حسب الموضحة في حدول الرسوم المودع لخدمات البنك التي قد يتم تعديلاها من وقت لآخر حسب تقدير البنك.</p>	<p>يعتهد الزبون بتفويض البنك وإبراء ذمته من أي خسارة أو ضرر يحدث للأسباب التالية:</p> <p>عدم تنفيذ البنك لتعليمات الزبون نتيجة لعدم كفاية الرصيد في حساب الزبون.</p> <p>أي خلل ميكانيكي أو فني أو فشل أو تعطل في توفير خدمات مركز الاتصالات بالبنك لأي سبب كان.</p> <p>أي إهمال أو خطأ من جانب الزبون.</p> <p>الاستخدام غير المصرح به لرقم الهاتف السري.</p> <p>عدم تنفيذ التعليمات من قبل البنك بسبب توفر أدلة معقولة على أن هذه التعليمات ليست دقيقة أو غير ذلك، أو أن هذه التعليمات خاطئة أو غير واضحة وعاصفة أو تثير الشكوك فيما يتعلق بصحتها.</p> <p>سحب تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال أو إيقافه بدون إشعار الزبون.</p> <p>أي خرق أو عدم امتثال من الزبون لأي من هذه الشروط والأحكام.</p> <p>أي احتيال أو سلوك غير أمن من قبل الزبون أو أي من محاميه أو وكلائه أو موظفيه.</p> <p>بدون إشعار كتابي مسبق في حالات (على سبيل المثال وليس الحصر) الوفاة، أو الإعسار، أو الإفلاس، أو الإخلال، أو عدم الالتزام بهذه الشروط والأحكام (أو أي اتفاقية) مع البنك أو أي سبب آخر ناشئ عن تطبيق القانون أو أي سبب يعتبره</p>
سريّة المعلومات	٨,٢
<p>يحق للزبون حماية بياناته الشخصية والمالية ويفافق البنك على بذلك قشاري جوهده للتخاذ تدابير الرقاية والحماية المناسبة لحفظ على أمن بيانات الزبون الشخصية والمالية وسررتها وعدم تعديلها.</p> <p>مع مراعاة البند السابق، يحق للبنك ووكلاه ومنسوبيه الإفصاح عن بيانات الزبون لأطراف ثالثة:</p> <p>أ. حيثما كان ذلك ضرورياً لإكمال أي معاملة طلبتها الزبون أو أمر بتتنفيذها أو صرّج بها.</p>	<p>يحق للبنك تسجيل أي محادثات مع أي زبون وتكون هذه السجلات للتعليمات الواردة والمعاملات المنذرة دليلاً قاطعاً وملزاً لجميع الأغراض ويحوز استخدامها كدليل في أي دعوى قضائية أمام أي محكمة أو حسب ما يراه البنك مناسباً.</p> <p>يجب استلام جميع التعليمات خلال ساعات العمل الرسمية وسيتم تنفيذها خلال يوم عمل واحد (١٠) من وقت استلامها. يحق للبنك أن يطلب من الزبون تأكيد أي من تعليماته خطياً. ولا يجوز إلغاء أي تعليمات ينلقها البنك إلا إذا تلقى البنك إشعاراً بهذا الإلغاء قبل تنفيذ التعليمات.</p>

<p>وإذا كان للزيون أي استفسار أو شكوى بخصوص هذه الشروط والأحكام، يمكنه التواصل مع البنك عن طريق:</p> <ul style="list-style-type: none"> أ. زيارة أقرب فرع ب. التواصل مع مركز الاتصالات على رقم الهاتف ٩٧٨٢٤٧٩٠٠٠٠ ج. التواصل مع عنوان البريد الإلكتروني: care@bankmuscat.com د. الإبلاغ عن طريق الموقع الإلكتروني: <p>https://www.bankmuscat.com/ar/Pages/User-Feedback.aspx</p> <p>أو</p> <p>الإبلاغ عبر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.</p> <p>على الزيون بذل قطاري جهده لإرسال أي استفسارات إلى البنك بخصوص التضارب في معاملات الحسابات التي تظهر في كشوفات الحسابات البنكية الخاصة به خلال عشرة (١٠) أيام عمل من تاريخ استلام كشف الحساب البنكي. وإذا كان لدى الزيون نوع آخر من التظلم أو الشكوى (غير متعلقة بكشوفات الحساب البنكية)، يبذل الزيون قطاري جهده لإطالة الأمر إلى البنك خلال ثلاثة (٣) يوماً من تاريخ وقوعه.</p> <p>التعديل والإشعارات</p> <p>يبذل البنك قطاري جهده لإبلاغ الزيون مسبقاً بأي تعديلات في هذه الشروط والأحكام عن طريق إرسال الرسائل النصية القصيرة إلى رقم الهاتف النقال المسجل للزيون و/أو الرسائل الإلكترونية إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للزيون.</p> <p>سينشر البنك التعديلات العامة التي تؤثر في جميع زرائن البنك على [موقعه الإلكتروني] وسيعرضها في الفروع.</p> <p>ستسري هذه التغييرات بعد ستين (٦٠) يوماً من تاريخ الإشعار (ما لم يتم تضمين تاريخ سريان مختلف في الإشعار).</p> <p>اللغة</p> <p>في حال وجود أي اختلاف بين النسخة العربية والنسخة الإنجليزية، يُعد بالنص العربي.</p> <p>استقلالية البنود</p> <p>في حال أصبح أي جزء من هذه الشروط والأحكام غير صالح أو غير قابل للتتنفيذ، يتعذر قد تم تعديله إلى الحد الأدنى الضوري ليكون صالحًا وقانونياً وقابلًا للتنفيذ، وفي حال تعذر ذلك، يُعتبر ذلك الجزء محدودًا. لن يؤثر أي تعديل أو حدف لأي جزء من هذه الشروط والأحكام على صلاحية ونفاذ بقية بنود الشروط والأحكام.</p> <p>القانون المعمول به وحل النزاعات</p> <p>تخضع هذه الشروط والأحكام وفقاً لقوانين سلطنة عمان. ويوافق الزيون على الالتزام بالأحكام المعمول بها لأي قانون أو مرسوم وجميع الأوامر والقواعد واللوائح الصادرة بموجبه. تسوي أي نزاعات أمام محاكم سلطنة عمان حصرياً.</p> <p>الاتفاقية بأكملها</p> <p>تشكل هذه الشروط والأحكام الاتفاقية بأكملها فيما يخص الحساب بين الطرفين وتخل محل جميع الاتفاقيات والوعود والنظميات والضمادات والإقرارات والتفاهمات السابقة بين الطرفين وتطليها سواءً كانت خطية أو شفهية فيما يتعلق بالحساب المذكور.</p> <p>يقر الزيون بأنه قد اطلع على الشروط والأحكام وفهم شروطها وأحكامها ويوافق على الالتزامات والمسؤوليات والحقوق الواردة فيها.</p> <p>الالتزامات المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام ملزمة للزيون والبنك.</p> <p>يحق للبنك حظر حسابات الزيون أو بطاقاته للخصم المباشر أو رفض الخدمات الإضافية بسبب عدم التزام الزيون بتحديث بياناته أو استيفاء أي متطلبات رقابية أو قانونية، سواءً كانت محلية أو دولية.</p>	<p>٨,٤,٢</p> <p>ج. إذا كانت مطلوبة أو مسموّاً بها بمقتضى القانون واللوائح والتعليمات الحكومية و/أو أمر صادر من المحكمة لالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية.</p> <p>ج. لإنفاذ أي حقوق و/أو تنفيذ أي التزام ناشئ بخصوص الحساب، والسجلات الائتمانية، وتحصيل الديون، ومكاتب الائتمان.</p> <p>د. لإنفاذ حقوق البنك ومصالحة الدفع عنها.</p> <p>هـ. لمتطلبات البنك التشغيلية الداخلية.</p> <p>وـ. في حال قدم الزيون للبنك موافقة خطية مسبقة بذلك.</p> <p>الضرائب</p> <p>٨,٣</p> <p>يؤكد الزيون أن أي معلومات تخص طرفاً ثالثاً (بما في ذلك البيانات الشخصية أو المعلومات الضريبية) قدّمها الزيون للبنك تم إبلاغ الطرف الثالث بها ووافق على معالجة معلوماته والإفصاح عنها ونقلها حسب المنصوص عليه في هذه الشروط والأحكام، حيث يبلغ الزيون كل شخص ذي صلة بأن البنك لديه الحق في الاطلاع على بياناته الشخصية أو معلوماته الضريبية وتحصيدها.</p> <p>٨,٣,٢</p> <p>يقر الزيون وأي شخص ذي صلة بالزيون (يمتلك صلاحية التحكم في أي حساب) بأن يتحملوا وددهما مسؤولية معرفة التزاماتهم الضريبية والامتثال لها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المدفوعات الضريبية، وتقيم الإقرارات الضريبية أو المستندات الأخرى المطلوبة المتعلقة بدفع الضرائب ذات الصلة) في كل نطاقات السلطة التي تنشأ فيها هذه الالتزامات وترتبط بفتح واستخدام الحسابات وأو خدمات التي يقدمها البنك. حذير بالذكر أن بعض البلدان لديها تشريعات ضريبية تسرى خارج حدودها الإقليمية بصرف النظر عن موطن الزيون، أو الشخص ذي الصلة، أو مكان إقامته، أو جنسيته، أو شركته. ولا يقدم البنك استشارات ضريبية، ولكن ينصح الزيون بالحصول على استشارات قانونية و/أو ضريبية مستقلة. لن يتحمل البنك أي مسؤولية حيال التزامات الزيون الضريبية في أي نطاق سلطة قد تنشأ فيه هذه الالتزامات، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام يتعلق بالتحديد بفتح الحسابات واستخدامها وأو الخدمات التي يقدمها البنك.</p> <p>٨,٣,٣</p> <p>يقر الزيون وأي شخص ذي صلة بالزيون (يمتلك صلاحية التحكم في أي حساب) بأن يتحملوا وددهما مسؤولية معرفة التزاماتهم الضريبية والامتثال لها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المدفوعات الضريبية، وتقيم الإقرارات الضريبية أو المستندات الأخرى المطلوبة المتعلقة بدفع الضرائب ذات الصلة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو أي ضريبة أخرى) في كل نطاقات السلطة التي تنشأ فيها هذه الالتزامات وترتبط بفتح واستخدام الحسابات وأو خدمات التي يقدمها البنك. يحق للبنك، بموجب تقيم إشعار خطى مسبق للزيون، خصم جميع الرسوم والفوائد والعمولات والضرائب والمصاريف والمستحقات والنفقات الأخرى التي دفعها أو تحملها البنك والزيون من أي من حسابات الزيون. حذير بالذكر أن بعض البلدان لديها تشريعات ضريبية تسرى خارج حدودها الإقليمية بصرف النظر عن موطن الزيون و/أو الشخص ذي الصلة، أو مكان إقامته، أو جنسيته، أو شركته. ولا يقدم البنك استشارات ضريبية، ولكن ينصح الزيون بالحصول على استشارات قانونية و/أو ضريبية مستقلة. لن يتحمل البنك أي مسؤولية حيال التزامات الزيون الضريبية في أي نطاق المثال لا الحصر، أي التزام يتعلق بالتحديد بفتح الحسابات واستخدامها وأو الخدمات التي يقدمها البنك.</p> <p>٨,٣,٤</p> <p>يؤكد الزيون أن كل شخص ذي صلة تقدّم معلوماته (بما في ذلك البيانات الشخصية أو المعلومات الضريبية) إلى البنك تم إبلاغه بذلك ويوافق على معالجة معلوماته والإفصاح عنها ونقلها حسب المنصوص عليه في هذه الشروط والأحكام، حيث يبلغ الزيون كل شخص ذي صلة بأن البنك يجوز له الاطلاع على بياناته الشخصية أو معلوماته الضريبية وتحصيدها.</p> <p>الانتصاف للتظلمات</p> <p>٨,٤</p> <p>إدراكاً لقيمة النقاشات الواقية وأهميتها في الحفاظ على استقرار العلاقات، يبذل كلّ من البنك والزيون كل الجهود الممكنة لمعالجة أي تظلم أو شكوى وحلها بأسرع ما يمكن.</p>
--	--